«السور» لتسويق الوقود: تشغيل محطتين على مدار الساعة

قالت الشركة الاولى لتسويق الوقود انها ستشغل محطة رقم 101 شرق ومحطة رقم 23 الدعية على مدار الساعة، اعتبارا من 1 يوليو المقبل.

أكثر من 40 مليون دينار

«غراند»: الخسائر المتراكمة تتجاوز رأس المال

اعتمد مجلس ادارة شركة المشروعات الكبرى العقارية (غراند) البيانات المالية للشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011، حيث تكبّدت الشركة خسائر بلغت 12.23 مليون دينار بخسارة للسهم 32.66 فلساً، مقارنة بخسائر بلغت 23.7 مليون دينار بخسارة للسهم 55.89 فلساً تكبدتها الشركة في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

واحتوى تقرير مراقبي الحسابات على اساس عدم القدرة على إبداء الرأي التالي:

- بلغت الخسائر المتراكمة للشركة الام 40.72 مليون دينار كما في 2011/12/31، وهو ما يجاوز رأسمال الشركة الأم، مما يؤدي الى وجود شك في قدرة الشركة على الاستمرار، حيث تجب دعوة الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين، لإقفال الخسائر المتراكمة للشركة الام، او اتخاذ ما يلزم من تدابير مناسبة طبقا لمتطلبات قانون الشركات التجارية في دولة الكويت.

- كما هو وارد في ايضاح 5 حول البيانات المالية المجمعة، قامت ادارة المجموعة باحتساب انخفاض في قيمة الاستثمار في كل من شركة المجموعة الخليجية للمال (ش.م.ب) وشركة آجال القابضة (ش.م.ك.م) بمبلغ 17.89 مليون دينار و3.42 ملايين دينار على التوالي، بموجب بيانات مالية ادارية معدة من قبل ادارة الشركات الزميلة كما في 2011/12/31، من دون ان نتمكن من تحديد مدى عدالة الانخفاض في القيمة، الذي تم تقديره.

ونظرا الى جوهرية الامور المذكورة اعلاه وتأثيرها في المركز المالي للشركة الام ونتائج اعمالها للسنة المنتهية في 2011/12/31 فإننا لا يمكننا ان نبدي رأياً على هذه البيانات المالية المجمعة.

خفض رأس المال

«الصلبوخ» تطفئ جزءاً من خسائرها

حسن ملاك

وافقت الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة لشركة الصلبوخ التجارية في اجتماع لها أمس بنسبة حضور بلغت 71% على اطفاء جزء من الخسائر المتراكمة والبالغة 9.85 ملايين دينار كويتي، عن طريق الاحتياطي الاختياري بمبلغ 758 الف دينار، والاحتياطي القانوني بمبلغ 1.49 مليون دنيار، وعلاوة الاصدار بمبلغ 7.6 ملايين دينار.

ووافقت الجمعية ايضا على تخفيض رأس المال من 20.47 مليون دينار الى 10.49 ملايين دينار أي بمقدار 9.98 ملايين دينار.

«الأهلية القابضة»: لا جديد بشأن عرض التسوية مع الدائنين

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية ان كتاباً ورد إليه من الشركة الأهلية القابضة، نصه التالي:

بالاشارة الى الخبر المنشور في احدى الصحف المحلية يوم 2012/6/27 والى كتاب هيئة اسواق المال بخصوص الخبر ذاته، نود افادتكم بأننا قمنا بارسال بياناتنا المالية للفترة المنتهية في 2011/12/31 والموضحة لإجمالي ديون المجموعة البالغة 82 مليون دينار، واصولها العقارية البالغة 98 مليون دينار، وبتاريخ 2012/4/19 قمنا بارسال كتاب وافصحنا به عن عرض التسوية المقدم من «اتش اس بي سي» بصفتهم مستشارينا الماليين لدائني المجموعة، وأوضحنا فيه الاجراءات التي ستتبع في هذا السياق، وما زالت المباحثات جارية الى الآن، ولم يجدّ عليها جديد.

«الصفوة»: تأجيل قضيتين

أفادت مجموعة الصفوة القابضة بانه تم تأجيل القضية رقم 1161 - 2012 وموضوعها اشكال في التنفيذ لتاريخ 2012/7/16، وذلك للاطلاع والرد. كما تم تأجيل القضية رقم 1167 - 2012 وموضوعها اشكال في التنفيذ لتاريخ 2012/7/22، وذلك لورود اصل الصحيفة، مؤكدة انها ستوافي ادارة السوق بأي مستجدات بخصوص القضيتين في حينه.

بحث سبل توطيد التعاون

«الغرفة» تستقبل وزير خارجية مالطا

● تبادل الهدايا التذكارية

استقبل خالد عبدالله الصقر - النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت الدكتور تورينو بورتش - وزير خارجية جمهورية مالطا والوفد الموافق له. وذلك في إطار زيارته الرسمية لدولة الكويت، وقد حضر اللقاء فيصل المسيليم – سفير دولة الكويت لدى مالطا.

وقد جاء هذا اللقاء بهدف مناقشة سبل توطيد التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث أشاد الوزير بالعلاقات الدبلوماسية الكويتية المالطية الممتازة، معرباً عن أمله بتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين، وأكد أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للاقتصاد، داعياً الشركات الكويتية للاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في مالطا في مجالات متعددة، وقدم نبذة عن مالطا التي انضمت حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي، وأوضح أنها تعتبر مركزاً مالياً لدول الشرق الأوسط، حيث ان التوجه ينصب إلى مجال الشحن البحري، بالإضافة إلى مجال صيانة الطائرات.

وأضاف أن مالطا تمتاز بالمجال الطبي وتصنيع الأدوية، كما أنها تحتل المركز الأول أوروبياً من حيث الخدمات الحكومية الإلكترونية. أما في مجال التعليم فإن مالطا لديها جامعات ذات مستوى تعليمي عال، حيث تضم جامعاتها ما يقارب 150 طالبا كويتيا، وفي ختام حديثه أوضح الوزير أن وفداً اقتصادياً من مالطا سيزور دولة الكويت في شهر نوفمبر القادم، وذلك بهدف الاطلاع على المناخ الاستثماري الكويتي.

من جانبه، عبَّر الصقر عن اتفاقه التام مع الوزير، مؤكداً ضرورة التعاون المشترك والعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية، وأضاف أن اهم ما يجذب المستثمر الكويتي هو التسهيلات والحوافز الممنوحة للمستثمرين، وكذلك قانون الضرائب الجمركية، بالاضافة الى فتح خطوط ملاحية منتظمة ومباشرة، وأوضح أن باب التعاون واسع وذلك بسبب أن الكويت تعد دولة مستوردة لكل أنواع المنتجات تقريباً. كما أنها تمتلك قطاعا خاصا ذا خبرة كبيرة في مجال الاستثمار، بالإضافة إلى قطاع مصرفي متين، ولديها موقع جغرافي ممتاز يجعلها مركزا تجاريا مهما، كما دعا الشركات المالطية للمشاركة في مشاريع الخطة التنموية المقبلة عليها البلاد، مؤكداً استعداد الغرفة لتسخير كل إمكاناتها في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة.

صفقة تقلص سيولة الشركة

«موديز»: شراء «كيوتل» لأسهم «الوطنية» يؤثر سلباً في وضعها الائتماني

خالد كبي

صنفت وكالة موديز نية شركة كيوتل شراء أسهم شركة الوطنية للاتصالات بالكامل بالـ«سلبي»، معتبرة ان مثل هذه الصفقة تؤثر بشكل كبير في الوضع الائتماني لشركة كيوتل.

واعتبرت وكالة التصنيف هذه الصفقة سلبية من الناحية الائتمانية، خاصة أن كيوتل قد وضعت خطة لرفع حصتها في شركة اسياسيل بالعراق، مما سيشكل ضغوطا إضافية على سيولة الشركة.

ومن المقرر أن تضاعف شركة كيوتل حصتها في شركة اسياسيل مقابل 1.4 مليار دولار، في الوقت الذي يرجح فيه ان تستحوذ كيوتل على أسهم شركة الوطنية للاتصالات كاملة مقابل 1.9 مليار دولار، وفقا لمتوسط قيمة تداول السهم في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأشهر الستة الأخيرة.

ورأت «موديز» ان خطوة مثل هذه لشركة كيوتل، والتي صنفتها بالسلبية من الناحية الائتمانية، ستقلص سيولة الشركة، خاصة انها الخطوة الثانية من نوعها في اقل من شهر.

وشهد سهم شركة كيوتل المدرج في بورصة الدوحة وابوظبي في التداولات الصباحية، تراجعا بنسبة 7.3 في المائة الى 110.20 درهم في سوق ابوظبي بتداولات أمس.

بدوره، رأى البنك الاستثماري هيرميس أنه لن يكون هناك ردة فعل قوية على العرض، ما لم يتضح السعر.

وأكد هيرميس ان العرض سيكون ايجابيا على حملة الأسهم، إذا كان هناك علاوة على سعر السهم.

لتوسيع أنشطتها

«كويت إنرجي» تسعى لجمع قرض 165 مليون دولار

رزان عدنان

نقلت مجلة ميد عن مصادر مطلعة قولها ان شركة «كويت انرجي» تسعى الى جمع 165 مليون دولار من بنوك في صفقة مدعومة بحقولها النفطية في مصر وأوكرانيا.

وأضافت ان القرض يمتد الى خمس سنوات، وسيتم ترتيبه من قبل دويتشه بنك الألماني، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وتضيف مصادر مطلعة انه تم التواصل بين بنوك اقليمية وعالمية لتوسيع المجموعة المصرفية للشركة قبل امكانية طرح أسهمها على الاكتتاب في بورصة لندن، وقد تجعل هذه الخطوة منها الشركة الوحيدة المتخصصة في النفط والغاز المدرجة في المنطقة.

هذا وتهدف «كويت إنرجي» الى الاستفادة من المال الذي ستجمعه في تمويل عملية توسعها في مناطق تشمل روسيا والعراق، وكانت الشركة فازت في شهر مايو الماضي بعقد استكشاف وتطوير وإنتاج حقل نفط في البصرة بالعراق.

«مينا العقارية»: تأسيس شركة لمشروع في البحر الميت

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية أن كتاباً ورد إليه من شركة مينا العقارية نصه كالتالي:

بالاشارة الى كتاب هيئة اسواق المال بخصوص الخبر الصحفي الذي نشرته احدى الصحف المحلية بتاريخ 2012/6/25 بعنوان «مينا العقارية تنفذ مشروعا في البحر الميت بـ 15 مليون دولار»، نفيدكم علما بان مصدر الخبر كان من الحكومة الاردنية كما ورد في الصحيفة، والشركة حاليا مازالت في مرحلة دراسة الفرصة، وتفاوض بشكل جدي لشراء قطعة ارض في منطقة البحر الميت التنموية، حيث تلقت الشركة عرضا من الشركة المسؤولة عن تطوير المشروع، وجار التفاوض حول توقيع عقد الشراء.

وتعتزم الشركة تأسيس شركة في المملكة الاردنية خاصة بهذا المشروع لنقل ملكية الارض اليها، ويتوقع ان تصل كلفة تطوير المشروع السياحي والتجاري الى 15 مليون دولار.

جدول أعمال سياسي واقعي ودعم قوي للقطاع الخاص

«بيتك»: غالبية مطمئنة للإخوان المسلمين في مصر

أعدت شركة بيتك للأبحاث المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، تقريرا حول الأوضاع الاقتصادية الراهنة والمتوقعة في الفترة المقبلة في مصر عقب التحول السياسي.

وقال التقرير: حظيت الانتخابات الرئاسية المصرية بأهمية بالغة سياسياً واقتصادياً. فقد ارتفع مؤشر «EGX30» بمقدار 3.3% ليغلق عند مستوى 4166.3 نقطة في 24 يونيو 2012 من 4031.6 نقطة في 21 يونيو 2012 بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات. ويتم ترجيح مؤشر EGX 30 الذي يقيس أداء أنشط ثلاثين شركة برأس المال السوقي ويتم تعديله بنسبة الأسهم الحرة إلى إجمالي الأسهم المتضمنة فيه.

يمكن أن يؤدي التوزان الغامض للقوى في مصر بين العسكر من جهة والهيئات الديموقراطية الناشئة من جهة أخرى إلى حدوث بعض التوترات، ولكن ما يدفعنا للتفاؤل هو استعداد الجانبين لتقديم تنازلات من أجل التسوية. وبينما كان الاختلاف السياسي بين اثنين من مرشحي الانتخابات الرئاسية حاداً، فإننا نرى أن هناك مجالاً للتقارب في البرامج الاقتصادية. ومع ذلك، فسوف يستغرق ذلك بعض الوقت لوضع سياسات اقتصادية. وقد كانت البرامج الاقتصادية التي طرحها مرشحو الرئاسة متشابهة نوعاً ما، حيث إن خططهم متوسطة المدى؛ ورغم أن الخطط لا تزال غامضة بدرجة لا تسمح بزيادة الإنفاق الاجتماعي مع حملة ضبط الأوضاع المالية العامة تدريجيا. وربما لا يزال البعض يشك في قدرة جماعة الإخوان المسلمون على قيادة العملية السياسية الجديدة، فإن الغالبية يكسوها الاطمئنان نحو جدول الأعمال السياسية الواقعي الذي حددته الجماعة والدعم القوي للقطاع الخاص.

وقد تباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي الفعلي لمصر ليصل إلى نسبة 1.8% على أساس سنوي في عام 2011 من 5.1% على أساس سنوي عام 2010، في أعقاب الاضطرابات السياسية. وفي الوقت نفسه، فإن تدهور البيئة الخارجية (وبصورة كبيرة في أوروبا) يؤدي إلى تضخيم الآثار السلبية على حركة البضائع وأسعار السلع والسياحة وتدفقات رؤوس الأموال. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتحسن نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي في مصر إلى نسبة 2.5% على أساس سنوي في عام 2012، حيث سيوفر تحسن الإصلاحات السياسية والاقتصادية في مصر المزيد من تكافؤ الفرص الاقتصادية وتحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال تعزيز البنى التحتية في الأسواق المالية وتعزيز بيئة الأعمال.

بدأت مصر مع مستويات عالية نسبياً من البيروقراطية وضعف حماية حقوق الملكية الفكرية وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ومع ذلك، ومنذ عام 2005، قامت مصر بتنفيذ 23 إصلاحاً تهدف إلى تسهيل القيام بأنشطة الأعمال حيث أنشأت عام 2005 أول نظام لجمع الخدمات المختلفة في مكان واحد، مما يجعل الخدمات المتعلقة بالتسجيل الضريبي وعضوية غرفة التجارة والتوثيق والنشر متاحة تحت سقف واحد. وكان هذا جزءاً من سلسلة من الإصلاحات تم القيام بها على مدى عدة سنوات تهدف إلى تيسير البدء في النشاط التجاري. كما أدت التغييرات إلى تخفيض عدد الإجراءات المطلوبة من 13 في عام 2004 إلى 6 في 2011 وكذلك تقليص الإطار الزمني من 37 يوما إلى 7 أيام والتكلفة من 66% من معدل دخل الفرد إلى 6%. وتم القضاء على الحد الأدنى لرأس المال المدفوع والذي يصل إلى 800% من معدل دخل الفرد. وتحتل مصر الآن المرتبة رقم 2 في العالم العربي من حيث سهولة بدء أنشطة الأعمال.

ومع ذلك، فإننا نرى أنه من المرجح أن يحتفظ البنك المركزي المصري بإحكام قبضته على الجنيه المصري في المستقبل القريب، وستعتمد المثابرة على المزيد من هذا الدعم في المقام الأول على تحقيق الاستقرار السياسي وتطبيق السياسات المستدامة للاقتصاد الشامل. ويمكن أن تسهم المساعدات السعودية لمصر التي يمكن تشبيهها بشريان الحياة وفرض الضوابط الصارمة على تدفقات رؤوس المال للخارج في مساعدة البنك المركزي المصري في المحافظة على الاستقرار حتى الربع الرابع من 2012، ولكن ذلك سيكون انتظارا عصيبا اعتماداً على كيفية تطور الموقف السياسي.

> أبرز التحديات في تراجع الاحتياطي الأجنبي وتأخر المساعدات.. وضعف التدفقات الاستثمارية

> الجنيه المصري عرضة للمخاطر.. والبنك المركزي فقد 60% من احتياطيه لحماية العملة

وبلغ صافي الاحتياطيات الأجنبية 15 مليار دولار في مايو 2012 أي ما يعادل 3 أشهر من غطاء الواردات. وفي حين ان توقيت الدعم الذي سيتم تقديمه غير واضح، إلا ان وزارة المالية أشارت إلى أن السعودية قد أودعت مؤخراً وديعة بمبلغ مليار دولار اميركي لدى البنك المركزي المصري وتقوم بشراء مبلغ 500 مليون دولار اميركي في سندات الخزانة في يونيو 2012. وإننا نعتقد أن هذه التدفقات قد تجف بصورة أساسية في يوليو 2012 مع استهلاك مبلغ 6 مليارات جنيه مصري كأوراق دفع سيادية، التي تستحق الدفع بالدولار الاميركي وسداد مبلغ 7 مليارات دولار اميركي من ديون دول نادي باريس. وهناك خطط لأن يقوم البنك المركزي المصري بإصدار سندات خزانة بالدولار الاميركي وتجديد إعفاء التأمين النقدي والرسوم الجمركية على بعض المواد الغذائية وإدخال ترتيبات إعادة الشراء لمدة شهر لدعم السيولة لدى البنوك، مما يومئ إلى أن البنك المركزي يعتزم المحافظة على الجنيه في المدى القريب.

ومن المرجح أن يبقى الجنيه المصري عرضة للمخاطر في ظل غياب المساعدات متعددة الجوانب والاستثمار الأجنبي المباشر أو تدفقات الاستثمارات الخاصة. كما أننا نتوقع أن يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم ما يقارب من 3 مليارات دولار اميركي في صورة دعم مالي في المستقبل والبحث عن المانحين الآخرين كي يفوا بالتعهدات التي قطعوها على أنفسهم في أعقاب الثورة. وحتى في ظل هذا الدعم، فإننا نتوقع أن نرى العملة ضعيفة بشكل كبير، كما نتوقع أن يظل العجز المالي على نطاق واسع.

وقال تقرير «بيتك»: نحن على يقين بصورة أكبر من النتائج الاقتصادية وتسارع الإصلاحات الرئيسية في مصر عقب انتهاء الانتخابات الرئاسية الأخيرة. كما نتوقع من الحكومة الجديدة تحفيز ودفع المزيد من برامج الإصلاح الاقتصادي، التي تؤدي إلى زيادة دعم الاقتصاد. ووفقاً لتوقعاتنا، فإن مصر ستسجل نموا سنويا فعليا في إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى نسبة 2.5% على أساس سنوي في عام 2012، والتي كانت بنسبة 1.8% على أساس سنوي في عام 2011، حيث إن تحسين الإصلاحات السياسية والاقتصادية في مصر سيوفر ويفتح الباب أمام العديد والمزيد من الفرص الاستثمارية والاقتصادية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التحديات لا تزال قائمة أمام نهضة مصر وتقدمها. وقد كلفها قرار البنك المركزي بحماية قيمة الجنيه المصري أكثر من 60% من احتياطياته والجزء المتبقي يكفي لتغطية الواردات المصرية لمدة ثلاثة أشهر فقط، كما في نهاية شهر مايو عام 2012. علاوة على أن أسعار الفائدة لا تزال مرتفعة جدا نتيجة لمتطلبات التمويل الحكومي العالية التي حشدت القطاع الخاص للخروج من سوق الائتمان وقامت بدفع تكلفة عمليات التمويل القائمة.